المستخلص:

دخلت الحوكمة جميع الانشطة والمؤسسات المالية وغير المالية في الدول المتقدمة وكذلك النامية منها، وهي مصطلح اختلفت الدراسات في وضع تعريف جامع مانع له، ومع ذلك ظل وسيلة لها من التأثير الإيجابي على المجالات التي تم تطبيقها عليه، والذي كان على شكل لوائح او قواعد وربما قواعد قانونية تمثل بتطبيقها معايير لرصانة تلك المجالات التي تم تطبيقها عليها من مؤسسات أو شركات.

وهذه القواعد والمعايير شُرع بعضها بصورة ملزمة، والبعض الاخر كان بصفة إرشادية وذلك بحسب الرؤيا التشريعية لواضعيها وانتشرت الحوكمة بصيغة حوكمة الشركات وهذا اللفظ السائد لها ، إلا ان ذلك لا يمنع من إعتماد قواعدها وتطبيقها على أسواق الأوراق المالية التي لها من الأهمية الاقتصادية ما يؤثر على حركة إلاقتصاد الوطني فالأسواق تمثل الحيز المكاني لتجميع المدخرات وإستثمارها في عمليات التداول الاوراق المالية.

ولأن تلك النشاطات الحاصلة في سوق الاوراق المالية لابد ان يصيبها الخلل نتيجة ممارسات غير مشروعة وبصورة متعددة فقد كان دافعنا لتطبيق الحوكمة على سوق الأوراق المالية لتلافي وقوع مثل تلك الممارسات لتكون الحوكمة الإجراء الواقي قبل وقوعها على عكس أساليب الرقابة والتدقيق التي تأتي بعد وقوع تلك الممارسات غير المشروعة، فيكون تطبيق الحوكمة انعكاسه ذو وجهين ، الأول محلي لرصانة اسواق الاوراق المالية بما يضمن أهميتها للمستثمر والاقتصاد الوطني ، اما الوجه الآخر فهو دولي فتكون أسواق الأوراق المالية التي اعتمدت معايير الحوكمة قد ارسلت رسالة للعالم تخبره (إطمأنوا فنحن نستخدم معاييركم) وبذلك تكون الأسواق واجهة اقتصادية لها صداها العالمي، وكل ذلك كان من خلال ثلاثة فصول خصصنا الفصل الأول لماهية الحوكمة وأما الثاني لماهية سوق الأوراق المالية ، والثالث كان لآليات تطبيق الحوكمة في سوق الأوراق المالية.